مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

هل تلوح في الأفق حرب أهلية في لبنان؟

الكاتب: محمد على مهتدي

المصدر: صحيفة اطلاعات الإيرانية، نُشر بتاريخ 10 آب / أغسطس 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

هل تلوح في الأفق حرب أهلية في لبنان؟

الكاتب: محمد على مهتدي

المصدر: صحيفة اطلاعات الإيرانية، نُشر بتاريخ 10 آب / أغسطس 2025.[1]

أخيراً، أقرّ مجلس الوزراء اللبناني، برئاسة رئيس الوزراء نواف سلام، في اجتماعه الثاني يوم الخميس الماضي، الوثيقة التي اقترحها الممثل الأمريكي توم باراك. تتعلق هذه الوثيقة باحتكار السلاح بيد الحكومة اللبنانية، وتهدف إلى نزع سلاح حزب الله وتهميش الطائفة الشيعية في لبنان.

وقد اعترض الوزراء الشيعة بشدة على هذه الخطة وغادروا الاجتماع، فيما دعا مجلس الوزراء الجيش اللبناني إلى وضع خطة لتنفيذ هذا القرار بحلول نهاية شهر آب/ أغسطس، على أن يتم اكتمال التنفيذ قبل نهاية العام الحالي.

يُمثل هذا التطور تتويجاً لخطة نزع سلاح حزب الله، الذي بدأ منذ زمن طويل بتخطيط مشترك من الولايات المتحدة و "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية. وتعتمد هذه الجهات على ثلاث مجموعات داخل لبنان تُعارض المقاومة.

تشمل هذه المجموعات الثلاث حزب القوات اللبنانية، بقيادة سمير جعجع، ذي السجل الأسود في الفساد والقتل حتى داخل الطائفة المسيحية المارونية، كذلك حزب الكتائب ، بقيادة سامي الجميّل، وأخيراً وليد جنبلاط، زعيم الدروز اللبنانيين، الذي انضم مؤخراً إلى المعارضة خلال اجتماع مع سمير جعجع.

تجدر الإشارة إلى أن السعودية كانت تعتمد سابقاً على الطائفة السُنيّة في بيروت وعائلة الحريري لتعزيز نفوذها في لبنان. ومع ذلك، ولأسباب لا يمكن توضيحها في هذه الورقة الموجزة، أبعدت سعد الحريري عن المشهد السياسي اللبناني، وأقامت علاقات مميزة مع سمير جعجع، الذي يمثل الطائفة المارونية. من الواضح أن الدعم المالي لهذه الجماعات كان له دور رئيسي في موقفها ضد حزب الله.

[1] جنگ داخلی در لبنان کلید میخورد؟
https://www.ettelaat.com/news/106920/%D8%AC%D9%86%DA%AF-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%DA%A9%D9%84%DB%8C%D8%AF-%D9%85%DB%8C-%D8%AE%D9%88%D8%B1%D8%AF

على الرغم من أن شعار "احتكار السلاح بيد الحكومة اللبنانية" يبدو منطقياً وصحيحاً في الظاهر، إلّا أنه في الحقيقة يحمل هدفاً زائفاً. فالحكومة اللبنانية لم تكن يوماً قادرة على حماية سيادة البلاد وأمنها من عدو خارجي، أي مواجهة "إسرائيل"، وبسط السيادة والحفاظ على وحدة البلاد. ومع ذلك، تم إضعاف الجيش عمداً، وتم منعه باستمرار من الحصول على الأسلحة اللازمة لمواجهة هذا العدو.

لم يعد لدى الجيش اللبناني سوى أسلحة فردية وبعض الآليات المدرعة، ولم يتمكن من الدفاع عن أرضه ومواطنيه أمام اعتداءات "إسرائيل" المتكررة. لو كان الجيش قادراً على القيام بذلك، لما احتاج المواطنون إلى تشكيل مقاومة.

في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، عندما تعرّض جنوب لبنان لهجمات متكررة من الجيش الصهيوني ودُمرّت قرى شيعية بالكامل، طالب الإمام موسى الصدر حينها الحكومة اللبنانية بنشر الجيش للدفاع عن الحدود، وتوفير الأسلحة والتدريب لسكان قرى ومدن الجنوب لمقاومة العدو. لكن الحكومة لم تستجب لهذه المطالب، مما دفع الإمام موسى الصدر، بمساعدة الدكتور مصطفى شمران والحكومة السورية، إلى إنشاء "قوات المقاومة اللبنانية"، المعروفة بحركة "أمل".

في تلك السنوات، قال بيار الجميّل، مؤسس حزب الكتائب: "قوة لبنان في ضعفه". ومع مرور الوقت، ثبت أن هذا الضعف أو سياسة الحياد في الصراعات الإقليمية لم تمنع العدو من الاعتداء بشكل متكرر على لبنان. وما زال النظام الإسرائيلي حتى يومنا هذا يسعى إلى السيطرة على موارد لبنان وثرواته، ولن يتركه وشأنه أبداً.

في ظل هذه الظروف، تشكّلت مقاومة حزب الله في لبنان بعد احتلال جنوب لبنان عام 1982 وبمساعدة إيران. وقد استطاعت هذه المقاومة هزيمة الجيش الصهيوني في عام 2000، ثم حققت انتصاراً آخر في أواخر عام 2006.

لم يكن بإمكان الجيش اللبناني الضعيف تحقيق هذا الإنتصار. فمنذ إعلان وقف إطلاق النار في لبنان في 25 كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، التزم حزب الله بالوقف التام لإطلاق النار، بينما ينتهك جيش الاحتلال هذا القرار يومياً من خلال هجمات صاروخية وطائرات مسيَّرة متكررة، مما أدى إلى مقتل أكثر من 200 من عناصر المقاومة.

كُلِّفَت لجنة من خمسة أعضاء، برئاسة الممثل الأمريكي، بمراقبة وقف إطلاق النار والحفاظ عليه، لكنها لم تنجز مهمتها أبداً. تتضمن المذكرة التي قدمها المبعوث الأمريكي، توم باراك، مطالبة حزب الله بنزع سلاحه، ثم انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وإنهاء عملياتها فيه، مع تقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية للبنان لتحقيق الرفاهية والازدهار.

يبدو هذا المقترح جذاباً، لكن من يثق بهذه الوعود التي تفتقر إلى الضمانات لتنفيذها، سيما وأن للولايات المتحدة و "إسرائيل" سجلاً أسود في الكذب ونقض العهود. كما يقول حزب الله إنه لا يمانع في احتكار الحكومة للسلاح، لكن ذلك يجب أن يكون في إطار تطوير استراتيجية دفاعية شاملة.

من منظور الشيعة الثنائي، وتحديداً حركة أمل وحزب الله، اللذيّن يمثلان الطائفة الشيعية اللبنانية، ينبغي أن تكون الأولويات في الوضع الراهن كالتالي:

١. إعلان وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب الجيش الصهيوني من المناطق المُحتلة في جنوب لبنان ووقف العمليات العسكرية.

٢. البدء في إعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب وعودة النازحين إلى ديارهم في قرى الجنوب.

٣. بدء مناقشات لصياغة استراتيجية دفاعية بمشاركة قوى المقاومة وأسلحتها والجيش ضمن إطار سيادة الحكومة اللبنانية.

هذه الأولويات حكيمة جداً ومتوافقة مع أمن لبنان ومصالحه الوطنية. لكن من الواضح أن الأعداء لن يقبلوا بها، والحكومة اللبنانية غير قادرة على إجبار العدو على قبول هذه المجموعة من الأولويات.

بالنسبة للمقاومة، الصورة واضحة: إذا تم تسليم سلاح المقاومة ، وهو أمر مستبعد، سوف يُلحِق العدو الكارثة نفسها بجنوب لبنان كما فعل في قطاع غزة.

من الناحية القانونية، ومع انسحاب الوزراء الشيعة من اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي، يفقد الاجتماع شرعيته لاتخاذ القرار. وبالتالي، يصبح قرار احتكار السلاح بيد الحكومة وتكليف الجيش بإعداد خطة تنفيذية باطلاً.

وفقاً لديباجة الدستور اللبناني المستند إلى اتفاق الطائف، فإن للمقاومة شرعيتها القانونية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ أي قرار من هذا النوع بحضور ممثلي جميع مكونات الشعب اللبناني في اجتماع مجلس الوزراء.

يُلاحظ أن حكومة نواف سلام والوزراء المتأثرين بالسفارة الأمريكية في بيروت لا يهتمون بالجوانب القانونية. يبقى الآن أن نرى ما هي الخطة التنفيذية التي ستُعلن باسم الجيش اللبناني في نهاية شهر آب/أغسطس الجاري، وما هي المعدات أو البرامج التي ستُعتمد للقضاء على المقاومة.

في الوقت نفسه، ووفقاً للشيخ نعيم قاسم، الأمين العام لحزب الله، فإن المقاومة قد استعدت لأي سيناريو، وإذا وصلت الأمور إلى حدها الأقصى، فلن تتقيّد بأي حدود أو خطوط حمراء. هناك تطورات مهمة تنتظرنا، وقد يغرق لبنان في نيران حرب أهلية مدمِّرة، حرب قد تمتد أيضاً إلى أجزاء من المنطقة.

***